

Distr.: General
19 December 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتيليتساس (نائب الرئيس) (بيلاروس)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



ولذلك فلا بد من إدماجهم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، والتشاور معهم في عملية وضع السياسات. وأضاف أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة في كثير من البلدان قد أسرعت بتفشي الفقر بين الإناث، ومن أجل تمكين النساء من التغلب على الفقر لا بد من أن يكون هن فرص متساوية في الوصول إلى العمالة الكاملة والمنتجة وإلى الموارد الاقتصادية.

٤ - وقال إن المجتمع العالمي الذي يملك المعرفة والوسائل اللازمة للقضاء على الفقر يجب أن يتحلى بالإرادة السياسية للقيام بهذه المهمة. وأعرب عن الأسف لأن البلدان النامية لا تزال تعاني من نقص الموارد المتاحة لها من أجل تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للقضاء على الفقر والتي لا بد منها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقال إن أفضل طريقة يمكن أن تساعد بها البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية هي أن تمكنها من تخفيف عبء ديونها بشكل ملموس وأن تفي بالتزاماتها إزاء تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وإزالة الحواجز الحمائية في وجه التجارة.

٥ - وقال إن بلدان الجماعة الكاريبية جميعاً، باستثناء هايتي، مصنفة ضمن البلدان المتوسطة الدخل على أساس مؤشرات للاقتصاد الجزئي محدودة وعشوائية، مثل الدخل للفرد، ولكن هذا التصنيف لا يأخذ في الاعتبار الواقع المرّ على مستوى الاقتصاد الجزئي. بما في ذلك جيوب الفقر الكبيرة. وقال إن إخراج بلدان الجماعة الكاريبية من التمويل التساهلي قد أدى إلى تفاقم أوضاعها المالية، ولذلك فمن الضروري دعم جهود القضاء على الفقر في بلدان المجتمع الكاريبي بدلاً من تقويضها، خاصة في مواجهة مختلف الأزمات العالمية التي تهدد بشدة تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نظراً لتغيّب السيدة أوغو (نيجيريا) تولى السيد ميتيليتساس (بيلاروس)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع) (A/C.2/63/3 و A/63/123)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر

(٢٠٠٨-٢٠١٧) (تابع) (A/63/159 و A/63/190)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

(A/63/309)

١ - السيد ماك - دونالد (سورينام): تحدث باسم الجماعة الكاريبية فقال إن مستوى الفقر في العالم لا يزال غير مقبول نظراً لعدم عدالة توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن الذين يعيشون في فقر يعانون باستمرار من نقص الغذاء ومن مخاطر المرض ومن ظروف سيئة في العمل والمعيشة، ومن ثم فإن القضاء على الفقر ليس هدفاً إنمائياً رئيسياً فحسب وإنما هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق حقوق الإنسان.

٢ - وأضاف أن العولمة يمكن أن تكون قوة كبيرة في مكافحة الفقر نظراً لقدرة الهائلة في خلق الثروة، ولكن النمو وحده لا يقلل من الفقر ومن عدم المساواة في الدخل، ومن ثم فمن المهم جداً وجود نظام تجاري منصف وعادل يشجع على وجود استراتيجيات للنمو لمصلحة الفقراء ويحافظ على استقرار الاقتصادات الصغرى ويعزز الإنتاجية الزراعية بطريقة تضمن الاستدامة البيئية.

٣ - وأضاف أن النساء والشباب في بلدان الجماعة الكاريبية يتأثرون بصفة خاصة بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد أو السيطرة عليها،

مع سائر الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل توسيع صناعاتها ذات النطاق الصغير والصناعات المتزلية. وقالت إن الفكرة هي ليست الاعتماد على الشركاء وإنما التماس مساعدتهم في وضع الأسس اللازمة لاقتصاد حديث يشتمل على قاعدة للصناعات الخفيفة.

٩ - وقالت إن المشاريع الصغيرة تجد من الصعوبة البالغة في الظروف الاقتصادية الراهنة أن تنافس على نطاق دولي، ومع ذلك فإن الحكومة تعتبر أن كآبة الأفق الاقتصادي إنما هي فرصة لبناء القدرات الوطنية، ولذلك فهي تعيد تقييم سياساتها عملاً على تنفيذ استراتيجية إنمائية تحاكي الفقراء بشكل أكبر وتحفز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضافت أن تلك الجهود تحتاج إلى دعم تقني وإلى تدريب ومساعدة من المجتمع الدولي، كما أن الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة الرخيصة يمكن أن يساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في بلدها، خاصة التي يقوم عليها الفقراء.

١٠ - وقالت إن التعاون بين بلدان الجنوب يظل عنصراً هاماً في سياسة سانت لوسيا الإنمائية، ولكن يمكن أيضاً الاستفادة من دروس تحسين الصناعات ذات المدخلات التكنولوجية المنخفضة عن طريق التعلم من التعاون بين الشمال والجنوب الذي يمكن أن يهيئ بيئة تمكينية لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تكون أكثر تخصصاً.

١١ - ومضت قائلة إن سانت لوسيا تعمل على تحسين تنافسية صناعاتها من خلال المساعدة التقنية والمشورة التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وقد قدمت اقتراحاً بمشروع لليونيدو تطلب فيه المساعدة في تحويل اقتصادها الوطني. وأعربت عن أمل وفدها في أن تؤيد الدول الأعضاء هذا المشروع.

١٢ - السيدة **تونخاليان** (أرمينيا): قالت إن بلدها ملتزم التزاماً كبيراً بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأنها ظلت

٦ - السيد **فليكو** (سوازيلند): قال إن حكومته وضعت خطة عمل لاستراتيجية الحد من الفقر تهدف إلى تخفيض عدد الفقراء في سوازيلند بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء على الفقر نهائياً بحلول عام ٢٠٢٢، مما يضع سوازيلند بين أول عشر بلدان نامية متوسطة الدخل في مؤشر التنمية البشرية. ومضى قائلاً إن تلك الأهداف تبدو طموحة ولكن من الممكن تحقيقها من خلال تنفيذ برامج مساعدة الفقراء المصممة من أجل تمكين الفقراء من المشاركة بشكل كامل في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وأضاف أن تلك البرامج، مع التركيز على الإدارة الرشيدة، سوف تؤدي إلى توزيع للثروة أكثر إنصافاً، وإلى تمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة لهم. ويقتضي ذلك اتخاذ إصلاحات هيكلية بما في ذلك تحويل القطاع الزراعي. وقال في هذا الصدد إن حكومته قد قامت بعقد قمة زراعية في آب/أغسطس ٢٠٠٧ تهدف إلى إعادة توجيه نُظم الإنتاج وتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام.

٧ - السيدة **إفلين** (سانت لوسيا): قالت إن بلدها قد حققت تقدماً نحو تمويل التنمية فيها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن بطء الاقتصاد العالمي قد زاد من ضرورة تركيز البلد على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستثمار بشكل أكبر في التنمية الصناعية خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إلا أن تلك الجهود تعوقها الحواجز التعريفية وغير التعريفية، والمعايير غير المتسقة في الصناعات المتزلية، ونقص الموارد المتاحة للبحث، ونقص الاستثمار المباشر الأجنبي وصغر السوق المحلية لاختبار المنتجات. وأشارت إلى أن فرصة الاستفادة من التجارة كمحرك للتنمية قد تتأثر سلباً بفشل جولة الدوحة.

٨ - وقالت إن سانت لوسيا لا تستطيع تحقيق أهداف التنمية الصناعية دون مساعدة من شركائها في التنمية، ولذلك فإن حكومتها تولي أولوية كبيرة للشراكات الوثيقة

١٦ - وقالت إن حكومتها قامت من جانبها ببذل جهود متضافرة من أجل القضاء على الفقر من خلال وضع دستور جديد وخطة إنمائية وطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ تتجاوز أهدافها المعايير الدنيا التي حدّدها الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن الخطة تضع خارطة تنفيذية تغيّر الأنماط التاريخية للتنمية والديمقراطية في إكوادور، وتشتمل على أهداف طموحة، منها مثلاً إقامة مجتمع أكثر إنصافاً يضمن فرصاً متساوية للعمل الكريم المستقر والعاقل، كما يضمن تحقيق بيئة صحية مستدامة ووضع نظام اقتصادي مستدام وداعم للتنمية.

١٣ - واستطردت قائلة إن الفقر يظل مشكلة كبيرة في أرمينيا حيث يعيش ٢٥ في المائة تقريباً من السكان دون خط الفقر، ولذلك فإن من أهداف حكومتها الرئيسية تخفيض مستوى الفقر إلى ١١,٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، وأشارت في هذا الصدد إلى إقرار استراتيجية بلدها الوطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢١ مؤخراً، وهي عنصر أساسي في جهود أرمينيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٤ - السيدة إسبينوزا (إكوادور): قالت إن الأزمة المالية العالمية تركت أثراً سيئاً على اقتصادات البلدان النامية وتهدّد بتقويض أي تقدّم حققته تلك البلدان نحو القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن هذه الأزمة قد أثارت شكوكاً حول أسس النظام الذي يضع المصالح الخاصة قبل المصالح العامة ويفتقر إلى أي آليات واضحة ومستقلة وفعّالة للمراقبة والمحاسبة، ومن ثم ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة لمناقشة كيفية إقامة هيكل مالي دولي جديد يكون أكثر شفافية وديمقراطية وإنصافاً.

١٨ - السيدة لوزا (نيكاراغوا): قالت إن النموذج الرأسمالي الاستغلالي قد هباً الفرصة لأنشطة المضاربة التي تقوم بها فئة قليلة لجر الاقتصاد العالمي إلى حافة الهاوية في سياق النظام الدولي الظالم الراهن القائم على أساس نموذج تم وضعه واستدامته عن طريق تجارة الرقيق، وأن مئات الملايين من البشر بحاجة إلى تحرير أنفسهم من الهوان الذي جلبه عليهم هذا النظام.

١٩ - وأضافت أنه من أجل ذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الدولي الاقتصادي والمالي بشكل كامل دون تأخير. ومضت

١٥ - وأضافت أن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري يوفر محلاً مثالياً للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل التوصل إلى اتفاقات يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً مباشراً على جهود القضاء على الفقر، إلا أنه مطلوب بشدة من البلدان المتقدمة النمو الالتزام بشكل واضح بالوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية.

(A/62/267) ويجب متابعتها في بيئة من السلم والاستقرار والحكم الرشيد، وكلها أمور لا غنى عنها للتنمية المستدامة.

٢٣ - وقال إنه ربما كان من الضروري القيام بمزيد من الجهد المتسق لمواجهة النواحي المتعددة الجوانب والشديدة التعقيد لمسألة القضاء على الفقر بشكل مستدام بطريقة تستجيب بشكل أفضل لخصائص كل بلد. وأضاف في هذا الصدد أن دعم مجتمع المانحين هو أمر لا غنى عنه لتقوية القدرات الوطنية، كما جاء في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/63/190).

٢٤ - وقال إنه بالنظر إلى أن كثيراً من البلدان الأفريقية التي تحتاج بشدة إلى رأس المال يتجاهلها المستثمرون بسبب التغييرات الهيكلية والانطباعات السلبية فإن المؤتمر الاستعراضي لجولة الدوحة يجب أن يركّز على تنفيذ توصيات فريق التوجيه الأفريقي للأهداف الإنمائية للألفية وعلى توجيه أولوية للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية المتوسطة الدخل مثل بوتسوانا التي حُرمت من المساعدة الإنمائية الرسمية في شكل منح أو تمويل تساهلي. وأضاف أنه ينبغي أيضاً استئناف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية على وجه السرعة نظراً للترابط الوثيق بين الإنتاجية الزراعية والفقر في معظم البلدان النامية في أفريقيا.

٢٥ - ومضى قائلاً إنه ينبغي الاعتراف بدور القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع المتناهية الصغر في الحد من الفقر، وتسهيل هذا الدور، وأن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي سوف تلقى ترحيباً كبيراً على وجه خاص في مجال الوصول إلى الائتمانات الصغرى. وأعرب عن تقدير وفده للتحليل الوارد في تقرير الأمين العام بشأن دور الائتمانات الصغرى

قائلة إن السياسات البائسة والظالمة التي تنتهجها المؤسسات المالية الدولية لم تستطع أن تمنع الأزمة الاقتصادية والمالية وإنما على العكس من ذلك فاقمت من مشكلة الفقر والجوع ومن ثم فهي تعمل ضد تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال فقد فاقم من أزمة الغذاء أن البلدان النامية طُلب منها إدارة قطاعها الزراعي على أساس مبادئ اقتصاد السوق في الوقت الذي يتمتع فيه المزارعون في البلدان المتقدمة النمو بامتيازات تقدّمها الدولة في شكل إعانات ضخمة. وقالت إن السعي وراء الربح يجب ألا يكون الهدف الاقتصادي الوحيد وأنه يجب وضع آليات لتوزيع الثروة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب.

٢٠ - وذكرت أنه من أجل ذلك تقوم أمريكا اللاتينية بإقامة تكامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثيق من خلال البديل البوليفاري للأمريكتين ومبادرة النفط للكاربي. وأضافت أن هذا الإطار القائم على أساس التجارة المنصفة يمكن بلدها من مكافحة الفقر وخاصة بالاستثمار في المشاريع الاجتماعية، وبصفة أساسية في مجال التعليم، وهو أحد الأدوات الأساسية في القضاء على الفقر.

٢١ - وأعربت عن تضامن بلادها مع شعب كوبا وعن إدانتها مرة أخرى للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على ذلك البلد، وهو أمر يخالف القانون الدولي.

٢٢ - السيد نتواغاي (بوتسوانا): قال إن التحديات التي ما زالت تواجه أفريقيا في جهودها من أجل القضاء على الفقر تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة على جميع المستويات. وأضاف أن الاستراتيجيات ومجالات الأولوية المطلوب العمل فيها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ورد تحليلها بشكل جيد في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

بروكسل في خطة التنمية الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ووضع عدداً من البرامج والمشاريع ذات الأولوية دعماً لتنفيذ الخطة. وأضاف أن بلده قد شهد على مدى العقد تراجعاً مطرداً في حالات الفقر بفضل التزام الحكومة القوي ومساندة المانحين الدوليين، حيث انخفضت النسبة من ٤٦ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٢٨,٧ في المائة في ٢٠٠٦.

٢٩ - وقال إنه على الرغم من التقدم الذي حدث فإن جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية لا تزال تواجه تحديات عديدة خاصة في مجالات سوء التغذية ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية ووباء الإيدز وأمراض أخرى، وأنه يحتاج إلى مزيد من الدعم المالي والتقني المنسق من المجتمع الدولي من أجل تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والتعهدات الدولية.

٣٠ - السيد داغوه (توغو): قال إن بلده يدرك ما للقضاء على الفقر من أهمية كشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ الفعال على السلم والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ومن هذا المنطلق اعتمد في ٢٠٠٧ استراتيجية إنمائية طويلة المدى تقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية، واستكمل ورقة استراتيجية الحد من الفقر المرحلة، وهي الاستراتيجية التي يعتزم من خلالها تعزيز التنمية المتناسقة والسريعة لرأس المال البشري المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأضاف أن حكومته قد اضطلعت بإصلاحات كبيرة على الصعد السياسية والاقتصادية والإدارية مما أدى إلى تجديد شركاء التنمية دعمهم لتوغو بعد عدة سنوات من وقف التعاون. وقد أتاح مؤتمر شركاء توغو في التنمية الذي عُقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ فرصة لبلده لعرض الإصلاحات التي قام بها وتوعية شركاء البلد من أجل حشد الموارد الخارجية المطلوبة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/63/159) وقال إن المعلومات الواردة عن خبرات مختلّف البلدان مفيدة بشكل خاص.

٢٦ - وأضاف أن الأزمات العالمية الراهنة في القطاع المالي والأغذية والطاقة يمكن أن تزيد من حدة الفقر خاصة في البلدان المستوردة الصافية للأغذية مثل بوتسوانا ومن ثم فإن التحديات القائمة تتمثل في تقوية التنسيق في أرجاء منظومة الأمم المتحدة وإقامة شراكات عالمية ووضع استراتيجيات خلافة تضمن لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر دوراً هاماً قادراً على تحقيق النتائج.

٢٧ - السيد دوانغ شاك (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): رحّب بانطلاق عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر الذي يُتَوَقَّع أن يكون حافزاً قوياً للعمل على نطاق العالم من أجل القضاء على الفقر وأن يكون دعماً فعّالاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن هذا ينطوي على دعم الملكية الوطنية والشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنسيق البرامج القطرية للأمم المتحدة بشكل أوثق مع الأهداف الإنمائية الوطنية، والوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إنه مطلوب أيضاً من وكالات الأمم المتحدة المختصة تحقيق مزيد من التناسق والفعالية في أنشطتها الإنمائية.

٢٨ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن التقدم الذي حققته أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية نحو تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لم يكن متسقاً بشكل عام فإنه يبدو أن بلده في طريقها إلى تحقيق الأهداف الرئيسية نسبياً، خاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع التي تمثل أولوية لبلده. وقال إن بلده قد أدمج الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف برنامج عمل

٣٣ - وقال إن بلده يدرك أن البطالة والعمالة الناقصة هما أهم أسباب الفقر وعدم المساواة، ومن ثم فهو يتصدى لمشكلة الفقر من خلال النمو الاقتصادي وتهيئة فرص العمالة كهدف رئيسي لسياسة البلد على المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك مع السعي لضمان توزيع عائد النمو الاقتصادي السريع توزيعاً عادلاً عن طريق اتخاذ إجراءات ذات أثر سريع في مجال الحد من الفقر وتوليد الدخل، بما في ذلك زيادة المرتبات في القطاع العام ودفع علاوة شهرية عن كل طفل في البلد وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز التعليم التقني والمهني.

٣٤ - وأضاف أن الحاجة إلى زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية لا تزال مُلحة من أجل تحقيق تخفيض كبير في الفقر في البلدان الفقيرة. وأعرب عن القلق إزاء عدم قدرة معظم البلدان النامية على الوصول إلى الأسواق، ومن ثم ضرورة قيام البلدان النامية والمتقدمة النمو بمضاعفة جهودها في مجال القضاء على الفقر. ورحب في هذا الصدد بتقييم الأمين العام الذي يدعو إلى ضرورة إنشاء آلية مخصصة مشتركة بين الوكالات تساند وتراقب وتدعم تنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر.

٣٥ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إن القضاء على الفقر يعني مكافحة الاستبعاد والفقر وكذلك الالتزام بالعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وأضاف أنه من غير المقبول أخلاقياً أن يظل ٨٠٠ مليون من البشر يعانون من الجوع في عالم ينتج قدرًا وفيرًا من الثروة. وقال إن القضاء على الفقر هو من أهم الأولويات في جدول الأعمال السياسي للبرازيل.

٣٦ - ومضى قائلاً إنه لا يوجد حل سحري للتغلب على الفقر والجوع، وإنما ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العمل بشكل متناسق على مختلف الجبهات، فالبلدان النامية يجب أن تلتقى دعماً متواصلًا من خلال

٣١ - وأضاف أن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) لن يحقق ما هو مرجو منه ما لم يلتزم المجتمع الدولي بالوفاء بتعهداته بشأن المساعدة الإنمائية، مع توجيه الاهتمام بشكل خاص إلى الائتمانات الصغرى والمتناهية الصغر، لما لها من دور مهم في الحد من الفقر والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتبين من تقرير الأمين العام (A/63/159). وأعرب عن تأييد وفده لتقييم الأمين العام بشأن الحاجة إلى آلية مخصصة مشتركة بين الوكالات تتناول موضوع الحد من الفقر، كما رحب بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ العقد الثاني (A/63/190). وأعرب عن الأمل في وضع خطة عمل تؤدي إلى تقوية المؤسسات الاجتماعية وتنفيذ السياسات العامة المطلوبة لدفع عجلة التنمية وضمان الأمن الاقتصادي الأساسي للجميع في مواجهة انعدام الأمن المتزايد فيما يتعلق بالبطالة.

٣٢ - السيد باتار (منغوليا): قال إنه في الوقت الذي ينبغي الاعتراف فيه بما تحققت من إنجازات في مجال القضاء على الفقر في عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر فإن مسألة القضاء على الفقر تبدو من المسائل الدائمة التي يواجهها المجتمع الدولي، ولذلك فإنها تحتاج إلى رؤية واضحة لما هو مطلوب تحقيقه في نهاية العقد الثاني. وأضاف أنه يتضح من تجربة البلدان التي نجحت في الحد من الفقر مدى أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء انتشار الفقر. وقال إنه يتضح من تقرير الأمين العام عن دور الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/63/159)، أن إتاحة مبالغ بسيطة من رأس المال قد أعطت لكثير من الفقراء وسيلة لزيادة موارد دخولهم وتنويعها وحمايتها، وأن الدرس الرئيسي المستخلص من العقد الأول هو ضرورة مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم.

المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأن الالتئانات الصغرى، مع أنها توفر فرصاً أمام الكثيرين، كثيراً ما تستبعد القطاعات الأفقر أو تجعلهم مدينين بأكثر من طاقتهم، ولذلك فإن الجهود التي تروّج للالتئانات الصغرى يجب أن تصحبها استراتيجيات تعمل على زيادة دخل الأسرة وزيادة المدخرات. وقالت إن حكومتها تنفذ برامج لتشجيع الملكية المجتمعية للأنشطة المدرّة للدخل وإنتاج حرف يدوية محلية تتفق مع المعايير الدولية. وأضافت أن برامج الحد من الفقر يجب أيضاً أن تتناول أيضاً مسائل الحقوق والكرامة وتمكين المرأة.

٣٩ - وأعربت عن تقدير وفدها للأعمال التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة الدوليين والحكوميين وغير الحكوميين ومن القطاع الخاص. وأشارت إلى ضرورة وفاء البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها إزاء المساعدة الإنمائية وواجب البلدان النامية في الوفاء بتعهداتها الخاصة بالشفافية والسياسات الاقتصادية السليمة. وقالت إن التجارة الدولية توفر فرصاً أخرى للبلدان النامية للخروج من دائرة الفقر، وحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن تبدي المرونة والإرادة السياسية اللازمتين من أجل إكمال جولة الدوحة. وقالت إن التعاون بين بلدان الجنوب يمثل تكملة مهمة للتعاون المتواصل بين الشمال والجنوب وأن الأمم المتحدة هي المحفل الممتاز لتقاسم الدروس المستفادة في هذا الصدد.

٤٠ - السيد خان (باكستان): أعرب عن الأسف لما يتبين من تقديرات البنك الدولي التي تبين أن انتشار الفقر هو أوسع مما كان يُعتقد في السابق، وهو ما يوفر أساساً منطقياً لعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، والذي ينبغي أن يركّز على التنسيق بين الاستراتيجيات الوطنية وبرامج مكافحة الفقر على الصعيد الدولي على شاكلة البرامج التي

تخفيف عبء الدين الأجنبي وعن طريق التدفقات الاستثمارية المنتجة التي تطيقها البلد وزيادة المعونة الدولية ومن خلال آليات مالية مبتكرة، والمجتمع الدولي ينبغي أيضاً أن يلتزم بتحرير حقيقي للتجارة والوصول بجولة الدوحة الإنمائية إلى نتائج تحفز التنمية وتراعي البعد الزمني، وفي نفس الوقت ينبغي للبلدان النامية أن تسعى إلى استخدام مواردها بشكل أكثر فعالية مع إعطاء الأولوية للبرامج الاجتماعية التي تهدف إلى انتشار السكان من وهدة الفقر. وأضاف أن حكومته قد حققت تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه حيث قامت بتنفيذ برامج ناجحة أنعشت سوق العمل وحسّنت المستويات التعليمية والتغطية الصحية للأسر الفقيرة، ومنذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية نجحت البرازيل في القضاء على الفقر المدقع بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة. وقال إنه بالإضافة إلى سياساتها الداخلية الناجحة فقد زادت أيضاً من التعاون بين دول الجنوب من خلال مشاريع تنطوي على بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية في عدد من المجالات بما فيها الزراعة.

٣٧ - وأعرب عن أمل وفده في أن يرى تعزيزاً كبيراً لجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة، ورحّب في هذا الصدد بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/63/190) بشأن وضع خطة عمل تتسم بالواقعية لدعم العقد الثاني وأعرب عن الأمل في زيادة توثيق الصلة بين ولايات وأهداف المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والتحديات المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع وتعزيز التنمية المستدامة، وعن عدم إهدار الفرصة التي يتيحها المؤتمر الاستعراضي للدوحة لمناقشة جميع جوانب القضاء على الفقر بما فيها النواحي الاقتصادية والمالية.

٣٨ - السيدة ساهوسارونغسي (تايلند): قالت إن الفقر لا يعني عدم وجود المال فحسب وإنما يعني أيضاً عدم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمالة وفرص

الرأسمالي بل على العكس فإن هذا النموذج إنما يعمل على استدامة الفقر.

٤٢ - وقالت إن القضاء على الفقر هو ركن أساسي في سياسة حكومتها الخاصة بالتنمية الاجتماعية، والتي تتبع نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يركز على البشر باعتبارهم مركز اهتمام الدولة وبرامجها، وعلى أساس هذا النموذج الجديد كل الجدة ورؤية تقوم على أساس التضامن والعدالة الاجتماعية أقامت الحكومة هيكلًا إداريًا فعليًا من أجل القضاء على الفقر من خلال عدد من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى دفع الدين الاجتماعي الذي يحق للفترويليين الذين عانوا في الماضي من الاستبعاد الاجتماعي. وأضافت أن فترويلا قد حققت بهذه السياسة تقدمًا كبيرًا في مكافحة الفقر: فبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٧ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر من ٤٤ في المائة إلى ٢٨,٥ في المائة والذين يعيشون في فقر مدقع من ١٧ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة. وبهذا تكون فترويلا قد نجحت، قبل الميعاد بوقت طويل، في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع الوارد في إعلان الألفية، كما حققت تحسينات مشاهمة في مجالات وفيات الأطفال والتعليم ولا مركزية الحكومة والمشاركة الشعبية، وكلها عوامل سوف تسهم في النهاية في القضاء على الفقر.

٤٣ - وقالت إن التقرير الخاص بتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (A/63/190) يقترح خطة عمل لدعم العقد الثاني، وأشارت إلى ضرورة ألا تقتصر هذه الخطة على متابعة الأنشطة في أعقاب مؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥ وإنما ينبغي أن تشمل أيضاً قمة الألفية التي حدث فيها اتفاق في الآراء حول ضرورة مكافحة الفقر. ومع ذلك فإن الذي حدث في السنوات الأخيرة هو انخفاض في المساعدة المالية التي وعدت بها أو قدمتها غالبية الدول المتقدمة النمو، ومما يدعو للأسف أكثر من ذلك إمكانية استخدام الأزمة المالية

تديرها وكالات الأمم المتحدة. وقال إن بلده يقع في منطقة يسكنها نصف فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ويبلغ عددهم ١,٤ بليون نسمة. وأضاف أن باكستان، باعتبارها دولة مستوردة صافية للغذاء والطاقة، تُعتبر من البلدان الأشد تأثرًا سواءً من ناحية الفقر بشكل عام أو من ناحية الأزمات العالمية الأخيرة، وأن التحدي الذي يواجهها لا يقتصر على الحد من الفقر الموجود بالفعل ولكن يشمل أيضاً الحيلولة دون وقوع الملايين من المواطنين تحت خط الفقر. وقد اعتمدت باكستان مخصصات في الميزانية لا تقل عن حدٍ معينٍ لمكافحة الفقر وفقاً للقانون، ونجحت استراتيجيتها للحد من الفقر في انتشال ١٣ مليوناً من سكانها من وهدة الفقر، إلا أن الأزمات الدولية تهدد بانتكاس هذا الاتجاه الإيجابي وبوقف التقدم الذي تحقّق في كثير من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن استراتيجيات الحد من الفقر على المستوى العالمي ينبغي أن تركز على تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً تحت إشراف الأمم المتحدة، وهيئة موارد جديدة للتمويل إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وتصحيح آليات السوق التي أدت إلى تلك الارتفاعات في أسعار الغذاء والطاقة.

٤١ - السيدة كفاليري (جمهورية فترويلا البوليفارية): لاحظت أن الأزمة المالية الجديدة، وهي في هذه المرة أزمة مالية، قد عمّقت من الأزمة الدائمة والثابتة في النظام الرأسمالي، التي تؤثر على معظم الضعفاء سواء منهم الذين يعيشون في فقر أو حتى الذين لم يكونوا فقراء ولكن الكارثة حلّت بهم. وقالت إن من الأمور الحيوية التغلب على أعمال المضاربة والأناية وحوافز الربح التي تعتبر أصيلة في النموذج الرأسمالي، والتحرُّك نحو مجتمعات تقوم على أساس قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والتضامن واحترام حقوق الإنسان. وأضافت أن الفقر لا يمكن التغلب عليه في السياق

الاقتصادية والاجتماعية قيادة الجهود وأن يكون المنسق للعقد الثاني، وأن ترافق هذه المهمة تخصيص الموارد المناسبة.

٤٧ - وقال إن العقد الثاني لن يُكتَب له النجاح ما لم يلتزم جميع المشاركين بتعهداتهم فيما يتعلق بالتمويل وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأشار إلى أن مؤتمر الدوحة يتسم بأهمية خاصة، وأعرب أن أمل الكاميرون بالألّا تؤدي الأزمات المالية الحالية إلى إعاقة الجهود التي تقوم بها بلدان الجنوب، بأن تصرف البلدان الغنية عن تقديم المساعدة الإنمائية. وأضاف أن نتائج العقد الثاني تتوقف أيضاً على شروط ثلاثة أخرى هي: تطبيق مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وإقامة نظام تجاري أكثر إنصافاً، واتباع البلدان النامية ذاتها سياسات وبرامج واقعية.

٤٨ - وفيما يتعلق بالكاميرون قال إن نهاية العقد الأول للقضاء على الفقر قد شهدت اعتماد سياسة وطنية للقضاء على الفقر، وكان من المعالم الهامة الأخرى، إلغاء جزء هام من الدين الخارجي للدائنين الرئيسيين للبلد. وقد مكّنت المبالغ المتوفرة من خدمة الدين من أن تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على تحسين الأحوال المعيشية للسكان وخاصة تقليل عدد السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من ٥٣ في المائة في ١٩٩٦ إلى أقل من ٤٠ في المائة في ٢٠٠٧، وتركز الحكومة بشكل خاص على ثلاث فئات ضعيفة هي المرأة وسكان الريف والشباب. واستطرد قائلاً إنه بالرغم من جميع هذه الجهود فلا يزال مطلوباً الكثير خاصة بالنظر إلى الأزمات الجارية في عالم التمويل وفي الأمن الغذائي وفي إمدادات الطاقة، ولذلك فإن العقد الثاني للقضاء على الفقر يكتسي أهمية حيوية.

٤٩ - السيد سيوم (إريتريا): قال إنه لا يمكن مناقشة موضوع القضاء على الفقر بمعزل عن الأهداف الإنمائية للألفية وأنه لا ينبغي أن تحول الأزمة الراهنة الانتباه عن

الراهنة كذريعة لعدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها. وأضافت أن الأزمة الراهنة يجب ألا تعيق جهود البلدان النامية في سبيل القضاء على الفقر وذلك بتحصيل تلك البلدان المسؤولية عن أزمة لم تتسبب فيها تلك البلدان كلياً ولا جزئياً. ودعت الجمعية العامة إلى عقد اجتماع خاص رفيع المستوى بشأن موضوع القضاء على الفقر، في عام ٢٠١٠.

٤٤ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن دور الائتمانات الصغرى والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر (A/63/159) فأعربت عن اتفاق وفدها مع أهمية هذه الآليات، وذكرت أن حكومتها قد قامت في سياق سياستها لتمكين المرأة بإنشاء بنك المرأة الذي قدّم حتى تموز/يوليه ٢٠٠٨ أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قرض استفاد منها أكثر من مليونين من المواطنين وساعدت هذه القروض في إيجاد ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة.

٤٥ - السيد فودا تسيلاً (الكاميرون): قال إن الأمم المتحدة، بقرارها الإعلان عن العقد الثاني للقضاء على الفقر، إنما تؤكد الأهمية البالغة لهذه المسألة لدى المجتمع الدولي، ولو أن الكاميرون يساورها القلق إزاء تراجع الجزء المخصص في ميزانية الأمم المتحدة للأنشطة الإنمائية من ٢١,٨ في المائة في ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ١٧,٨ في المائة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وعلاوة على ذلك فإن المقترحات الحالية للأمين العام التي تناقشها اللجنة الخامسة لم تزد الإنفاق الإنمائي إلى أكثر من ١٨,٢ في المائة، أي بمعدل أقل مما كان عليه قبل عشر سنوات، ولذلك فإن هذه المناقشة تتيح فرصة للتأكيد على ضرورة تخصيص موارد تتفق مع الأهداف.

٤٦ - وأضاف أنه نظراً لعدم وجود آلية مشتركة بين الوكالات حالياً تتناول موضوع الفقر فإن الكاميرون ترحّب بالاقترح الذي يقضي بأن يتولى وكيل الأمين العام للشؤون

نيجيريا وكوبا بتمويل برنامج للرعاية الصحية بين بلدان الجنوب لصالح البلدان الأفريقية التي تعاني من نقص الخدمات الصحية. وقال إن بلاده تساند سياسات الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تعزيز التكامل في القارة من خلال الاستثمارات المشتركة وتشجّع مواطنيها على زيادة استثمارهم في أفريقيا.

٥١ - السيد كاليبونجي (ملاوي): رحّب بإعلان العقد الثاني للقضاء على الفقر كتذكيرة بأن الكفاح من أجل القضاء على الفقر لم ينته بعد. وأضاف أن الفقر والجوع هما من المواضيع الأساسية التي تهتم بها استراتيجية التنمية والنمو في ملاوي.

٥٢ - وقال إن الزراعة هي المصدر الرئيسي لحياة معظم سكان المناطق الريفية في ملاوي الذين يمثلون ٨٥ في المائة من مجموع السكان، وأنه استجابة للتغيرات في الإنتاج الزراعي فإن الحكومة قامت بتنفيذ برنامج معونة للمنتجات الزراعية يستهدف صغار المزارعين عملاً على الوصول إلى أمن غذائي وتغذوي وطني. كما أنها تخطط لتنويع الإنتاج الزراعي وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، واعتمدت عدداً من البرامج لصالح الفقراء، وأنشأت صندوق التنمية الريفية في ملاوي الذي يهدف إلى الارتقاء بحياة المرأة والشباب وتمكينهم من إقامة مشاريعهم الصغيرة.

٥٣ - وأضاف أن ملاوي، رغم أنها تحقق تقدماً معقولاً في تنفيذ هذه البرامج فإنها لا تستطيع تحقيق نتائج ملموسة دون دعم دولي يتمثل في المساعدة والتجارة والاستثمار وتخفيف عبء الديون. ولذلك تدعو ملاوي مرة أخرى الدول الصناعية إلى الوفاء بتعهداتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وتيسير استئناف واستكمال جولة الدوحة الإنمائية في موعد مبكر. وقال إن الكفاح ضد الفقر في البلدان النامية يعوقه بشكل خطير الآثار السلبية الناتجة عن تغيّر المناخ، ولذلك، ووفقاً لمبدأ "المسؤوليات المشتركة

ضرورة تحقيق تلك الأهداف. وأضاف أن المشكلة ليست في عدم وجود موارد ولكن في عدم وجود إرادة سياسية ولا هيكل مؤسسي مناسب. ومضى قائلاً إنه يتبين من التقرير الأول لبلده عن الأهداف الإنمائية للألفية أن البلد كان على الطريق السليم نحو تحقيق جميع أهداف الألفية باستثناء القضاء على الفقر المدقع وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وكان هذا النجاح ناتجاً عن الاستثمارات الضخمة في رأس المال المالي والبشري، ولذلك فهو يناشد المجتمع الدولي تقديم مساعدة مالية إلى حكومته لمواصلة تلك الجهود. وأضاف أنه لا ينبغي للتفاعلات السياسية أن تقف حاجزاً أمام الشراكات الحقيقية بين الأغنياء والفقراء من أجل تحقيق أحلام المستقبل التي يشارك فيها جميع البشر.

٥٠ - السيد الأحرف (الجمهورية العربية الليبية): قال إن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا هي من أشد المتأثرين بالارتفاع الحالي في معدلات الفقر وأنها بحاجة إلى مزيد من المساعدة والاستثمارات لمواجهة ذلك التحدي. وأضاف أن للأمم المتحدة دوراً مهماً في ضمان ألا تؤثر الأزمة المالية الحالية على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المنخفضة بالفعل وفي تشجيع المؤسسات المالية الدولية على دعم برامج القضاء على الفقر. وقال إن تخفيض الدين الخارجي والاستفادة الفعّالة من الائتمان البالغ الصغر والاستثمار في الزراعة والتنوع الاقتصادي وتهيئة فرص العمل كلها عوامل تساعد على الحد من الفقر، كما أنه من المطلوب بذل جهود متضافرة لمكافحة مرض الإيدز الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على إنتاجية القوى العاملة في أفريقيا على وجه الخصوص، ومساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في مواجهة الكوارث الطبيعية. وأضاف أن بلده قد أطلق عدة مبادرات لدعم الزراعة والقضاء على الجوع ومساعدة المرأة والأطفال في المجتمع في دول السهل الساحلي جنوب الصحراء وفي أفريقيا بصفة عامة، كما قام بالتعاون مع

وسيستمر الفقر في تهديد حقوق الشعوب وكرامتها في جميع أنحاء العالم.

٥٧ - ومضى قائلاً إن الدول الكبرى تحاول تصوير الفقر باعتباره مشكلة داخلية أساساً تخص البلدان النامية، لأنها تريد تحويل الانتباه عن فشل سياساتها في الأداء على المستوى الكلي، ثم إن التخلي عن العمل العالمي على المستوى الكلي إلى العمل على المستويات الصغرى للفقر يمكنها من التدخل في الشؤون المحلية للبلدان النامية وفي حكم تلك البلدان وفرض الشروط من جميع الأنواع عليها.

٥٨ - وأضاف أن وجود آلية فعّالة مشتركة بين الوكالات في إطار الأمم المتحدة هو أمر مطلوب لدعم الأنشطة التي تنفذ ومراقبتها وتعزيز الملكية الوطنية للعقد الثاني. وقال إن المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قدّمت مدخلات مفيدة في هذا الصدد، كما أن المؤتمر الاستعراضي للدوحة المقبل سيكون مهماً. وقال إنه من غير جهود مخلصنة للتحرك نحو التنمية والتقدم للجميع ستظل الأحوال الصعبة والبُطء الاقتصادي يعيقان أي جهود لمواجهة الفقر وسنصل إلى نهاية العقد الثاني دون تحقيق نتائج مرضية.

٥٩ - السيد بارك كوانغ - سوك (جمهورية كوريا): قال إن بعض التقدم قد تحقق في العقد الأول ولكن مزايا التقدم لم تكن موزعة بشكل عادل كما أن الفقر لا يزال يهدد جميع مناطق العالم تقريباً، وفي ضوء الأزمات العديدة الراهنة المتمثلة في ارتفاع أسعار الأغذية والوقود وتغيّر المناخ وعدم الاستقرار المالي على نطاق العالم فإن الوضع قد يزداد سوءاً في العقد الثاني، ويمكن أن تتسبب الأزمة المالية على وجه الخصوص في تجفيف منابع الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

ولكن المتمايزة“ فإن ملاوي تدعو البلدان المسؤولة عن انبعاثات غازات الدفيئة إلى مساعدة البلدان النامية لاتخاذ تدابير مناسبة للتقليل من أثر تلك الانبعاثات والتكيف مع نتائجها.

٥٤ - السيد شيتساز (جمهورية إيران الإسلامية): أبدى ملاحظة مؤداها أنه على الرغم من أن بعض أجزاء العالم قد نجحت في القضاء على الفقر فإن أجزاء أخرى مازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها الخاصة بالحد من الفقر، وقال إن المطلوب هو الإرادة السياسية وإلا فستتقضي عهود كثيرة دون أي تقدّم.

٥٥ - وأعرب عن اتفاق بلده مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى فهم أفضل لطبيعة العوائق العميقة الجذور التي تقف في سبيل الحد من الفقر ومدى تلك العوائق. وقال إن إيران نجحت في الحد من الفقر المدقع، والنتيجة هي أن التحدي الرئيسي المتبقي هو تقليل عدد الشريحة الضئيلة المتبقية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (٨,٩٩ في المائة).

٥٦ - ومضى قائلاً إنه بما أن البلدان المتقدمة النمو قد أحفقت في تنفيذ التعديلات المطلوبة في سياساتها الكلية في مجال التجارة والمال والمالية والديون الخارجية، فستظل مشكلة الفقر قائمة، بل إنها قد زادت سوءاً. وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن يتحمّل مسؤوليته عن مساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية، فالبيئة الاقتصادية الدولية مطلوبة لتعزيز النمو وفرص العمل في البلدان النامية، ثم إن البلدان التي تواجه صعوبات خطيرة في الحد من الفقر تحتاج إلى دعم ضروري من مجتمع المانحين من أجل مساندة برامج بناء القدرات الوطنية. واستطرد قائلاً إن الالتزامات التي تم التعهّد بها في العقد الأول لم تنفَّذ، ولذلك لا بد من تحقيق التعهدات الخاصة بالعقد الثاني، وإلا ستزداد عدم المساواة حدة

على الرواد في مجال الائتمانات الصغرى وحث على بذل الجهود من أجل إتاحة الائتمانات الصغرى إلى أفقر الناس وخاصة النساء اللاتي يشكّلن غالبية الفقراء، والذين يُفرض عليهم تاريخياً سداد المدفوعات بمعدلات عالية. وأضاف أن الائتمانات الصغرى يجب أن تُدار بشكل يتيح للفقراء الوصول إلى الائتمان وفي نفس الوقت يحميهم من الاستغلال. ومضى قائلاً إن بلده لم يمض على استقلالها أكثر من ٥٠ عاماً قد قدّمت ما يزيد على ١٢ بليون دولار في شكل منح وقروض لما يزيد عن ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم، وبها العشرات من المؤسسات الخيرية الوطنية التي تساعد الفقراء.

٦٤ - السيد دالو أوليو (المراقب الدائم عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الهجرة حين تكون حسنة التنظيم يمكن أن تفيد في الحد من الفقر بعدد من الطرق. وعلى سبيل المثال فإن تدفقات التحويلات في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٠٧ قدّرت بما يزيد على ٣١٨ بليون دولار، تلقت البلدان النامية منها ٢٤٠ بليون دولار. ومضى قائلاً إن كثيراً من المراقبين ينظرون إلى تلك التحويلات على أنها تُستخدم أساساً للاستهلاك وليس لأغراض التنمية، ولكن الاستهلاك يساهم فعلاً في رخاء الأفراد الذين يتلقون تلك التحويلات كما يساهم بدرجات متفاوتة في الاقتصاد الوطني. وأضاف أن منظمة الهجرة الدولية والاتحاد العالمي للبريد والاتحاد الأفريقي للبريد يقومون بمشروع رائد في أفريقيا جنوب الصحراء يهدف إلى تحسين خدمات توصيل التحويلات للمهاجرين وأسرههم والتوسّع فيها، وخاصة عن طريق تخفيض تكاليف التحويل وتعزيز إمكانية الوصول إلى خدمات التحويل الرسمية عن طريق مكاتب البريد المحلية.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن التحويلات هي في جميع الأحوال موارد خاصة ولا يمكن أن تكون بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنها لا تُغيّر من الأسباب الهيكلية للفقر، وإنما

٦٠ - ومضى قائلاً إن العقد الثاني ينبغي أن يجمع المجتمع العالمي في جهد مشترك من أجل السعي الجدي لتحقيق هدف القضاء على الفقر. وأشار إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره من أن العقد الثاني يجب أن ينظر إليه باعتباره إطاراً للتفكير والعمل من أجل دفع الجهود التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وإذا لم يوجد دعم مناسب من مجتمع المانحين فستظل البلدان النامية التي تكافح من أجل تقليل الفقر تعاني من عدم القدرة على تحقيق بناء القدرات الوطنية أو حشد الموارد الوطنية.

٦١ - ومضى قائلاً إن المساعدة الخارجية يمكن أن تساعد البلدان النامية في إعطاء دفعة كبيرة لمبادراتها للقضاء على الفقر ولكن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق هذا الهدف تقع على عاتق تلك البلدان نفسها، ولذلك فإن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية هما من الأمور الحاسمة من أجل نجاح العقد الثاني، وفي الوقت ذاته هناك ضرورة لتحسين الإطار المؤسسي وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات.

٦٢ - وأضاف أنه حين تتعرّض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى أزمة اقتصادية فإن العبء يقع على الفقراء، ولذلك يجب، حتى في ظروف الصعوبات الاقتصادية القائمة، أن يواصل المجتمع العالمي إظهار الإرادة السياسية اللازمة لمساعدة الفقراء، لأن هذا هو الطريق، على المدى البعيد، لضمان بذل كل جهد ممكن من أجل القضاء على الفقر والجوع.

٦٣ - السيد الصباح (الكويت): قال إن القضاء على الفقر يتوقف على سرعة التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وهو يتوقف بدوره على الإدارة الرشيدة على المستوى الوطني، والشفافية في النظام المالي العالمي ووفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بالمساعدات الإنمائية. وأثنى

الـ ١١٨ للاتحاد البرلماني الدولي كانت مخصصة لموضوع تقليص حدود الفقر، واتفق البرلمانيون من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية في أثناء النقاش من حيث المبدأ على أنه ينبغي النظر إلى القضاء على الفقر باعتباره عملاً من أعمال التضامن وليس من أعمال الإحسان، وعلى أن المعونة الطارئة يجب ألا تكون بديلاً عن التخطيط طويل الأجل، وأن المسؤولية عن الحماية تقع على كاهل الحكومات ولا ينبغي أن توكل إلى آليات السوق، وأن أفريقيا تستحق أن يوجه إليها اهتمام خاص فيما يتعلق بجهود القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩ - وأضاف أن البرلمانيين في الاتحاد قد أعربوا عن قلقهم إزاء زيادة الفقر النسبي. فالواقع أنه رغم زيادة الرفاه في العالم بشكل عام فإن أوجه عدم المساواة تزداد في داخل البلدان وفيما بينها، ومن ثم فإن السؤال الرئيسي هو كيفية القضاء على الفقر المدقع في بيئة تتسم بزيادة عدم المساواة. وأضاف أن من المسائل الأعم التي نوقشت أثر الفقر في إشعال الحروب والصراعات. وقال إن من الطرق المهمة للقضاء على الفقر توجيه مزيد من الاستثمار في بناء السلم والديمقراطية.

٧٠ - وأنهى حديثه قائلاً إن خلق فرص العمالة هو مفتاح القضاء على الفقر، ويحتاج ذلك إلى مزيد من التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية. بما في ذلك زيادة الجهود التي تُبذل لمنع الاستبعاد الاجتماعي للفئات المهمشة وتمكين المرأة. ودعا إلى إشراك البرلمانات الوطنية بشكل أكبر في عملية استعراض استراتيجيات القضاء على الفقر قبل اعتمادها، مما يضمن الملكية الكاملة للاستراتيجيات للبلدان المعنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

توفّر لأسر المهاجرين فرصة للتخفيف من مشاكلهم الاقتصادية إذا توفّرت ترتيبات مؤسسية جيدة للتحويلات بتكلفة معقولة. كما أن تلك التحويلات يمكن أن تساعد في المساواة بين الجنسين، وخاصة في الظروف التي يتاح فيها للنساء تلقي هذه التحويلات وتكون لهن السيطرة على ميزانية الأسرة وممتلكاتها.

٦٦ - وأشار إلى زيادة الاعتراف بالصلة بين الهجرة والتنمية على الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك معظم السياسات الإنمائية الحكومية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر لم تُدخل عامل الهجرة بشكل منهجي في اعتبارها، ومع ذلك فإن هذا الوضع أخذ في التغيّر منذ الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي عُقد في عام ٢٠٠٦. وقال إن المنظمة الدولية للهجرة تشجّع المجتمع الدولي على مواصلة تحسين إدخال الهجرة في السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي، ولهذا الغرض فهي تعمل مع عددٍ من البلدان في إدماج موضوع الهجرة في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وهي تقوم حالياً بإعداد كتيّب لمساعدة البلدان النامية في ذلك.

٦٧ - وأضاف أنه لا بد في المناخ المالي الراهن أن تُراقب عن كثب المسائل المتعلقة بمستويات مرتبات المهاجرين وأثرها على تحويلاتهم ومخاطر حدوث زيادة في التمييز ضد المهاجرين وكرهية الأجانب. وأضاف أنه لا يجب اتخاذ المهاجرين ككبش فداء في الأزمة المالية الراهنة، وذلك مع الاعتراف بأن سياسات العمالة المهاجرة يجب أن تكون مرنة وأن تستجيب للظروف المتغيرة.

٦٨ - السيدة فيليب (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): أعربت عن ترحيبها بعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر وتأييدها لتوصية الأمين العام بشأن ضرورة تحديد موضوع عام للعمل في هذا العقد. وقالت إن الجمعية